ويسن لها اقامة وحدها للمرأة لنفسها والنسا للرجال ولخنثى لنفسه وللنسا لا للرجال ولخنثى اما الاول فلا شئ للمرأة مطلقا فان اذنت سن لها والمظلبا يبيح او مع امن فوق ما يسمع صواحبها ومن يحرم نظرها اليها حرم للافتتان بصوتها كوجهها وانما جاز غناها مع استماع الرجل له لانه يكره لها استماعه وان امن الفتنة والاقتداء بها لنظر ليس لها استماعه فلو جوزنا له للمرأة لادى الى ان يروم الرجل استماع ما يخشى منه الفتنة وهو متنع وايضا فانا نظر للمؤدي حال المؤداة سنة فلو جوزنا له لها لادى الى الامر بالنظر اليها وتسن حتى للمرأة تجلا فانها اذا وطنت مع ان الكل واجب ثم مشغل بتلبية نفسه والتلبية لا تسن لاصغا اليها وتسن حتى للمرأة تجلا فانها اذا وطنت في جميع ما ذكر للخنثى.

وهو الذي ينفصل اسناده على اي وجه كان سواء سقط من اول السند او وسطه او اخره الصحابي او غيره وهذا قاله الخطيب وابن عبد البر والجمهور من الفقها وغيرهم وقال ابن الصلاح انه الاقرب والنووي انه الصحيح قوله لنفسه والنسا وهذا هو مقتضى المنهج والتحفة وسياتي في كلام الشارح هذا الكتاب ما يصرح بعدم صحته من الخنثى للنسا ولهو الذي اعتمده الجمال الرملي في النهاية ورايته كذلك في بعض نسخ الامداد الصحيحة وقضيته ما هنا عدم صحة اقامة الخنثى لمثله وهو صريح ثم المنهج والمغني قال سم العبادي في شرحه مختصر ابي شجاع لاحتمال انوثة الاول وذكورة الثاني وفي الامداد الذي يظهر عدم صحة اقامة الخنثى لغير نفسه او النسا مطلقا والا نفى لغير نفسها او مثلها قوله ابيح في التحفة لم يكره وكان ذا اكرا الله تع وكذا الخنثى اه اي فليس هو ح اذانا فلانيا في قوله هنا لا يندب للمرأة مطلقا اه من حيث كونه اذانا واياه فالمباح ليس مندوبا وفي الامداد للشارح لا يندب له الاذان ولو لمثله ثم قال فان اذن سر لها او المرأة النساء اي او المحارم كان مباحا لا مكروها فيثاب عليه من حيث كونه ذكرا كما في البوطي اه قوله وثمة من يحرم نظره اليها قد يمنع ذلك بنحو الماسي واعتمده المغني والتحفة وغيرهما واسقط شيخ الاسلام في شرح البهجة تبعا للشيخين قيد وثمة احتى واعتمد الشارح في الامداد والجمال الرملي في النهاية والنووي وغيرهم قوله لنفسه ما ذكر اي من سن الاصغار ونظر فلا

قاله الفقيه ومر خلافه المؤذن والمقيم الاسلام والتمييز قال ويسن الموالاة المذكورة فاذا فعله الصبي صحت اقامة المرأة مطلقا والخنثى وذكر وذكر ذلك لانه لم يشترط في المقيم الاسلام والتمييز وانما اشترط الذكورة فيه وهي منتفية فيهما وقال الخنثى لا يكون مؤذنا ولا مقيما لان الاذان والاقامة لا يكونان الا من ذكر اه ويؤيده ان الاذان يسمعه النساء ولا يكن ذكره ولا يؤذن لهن ويؤيده ايضا ان الاذان لا يسن للمرأة ولا يكره لها كما مر ويسن ان يقال في الصلاة المسنونة جماعة غير المنذورة وغير الجنازة كصلاة عيد وكسوف واستسقاء وتراويح ووتر حيث ندبت جماعة له ولم تكن تابعا للتراويح الصلاة جامعة برفعهما.

فلا ينبغي الا في التلبية قال في المغني وينبغي ان يكون قرائتها كالاذان لانه يسن استماعها اه وفي النهاية عدم الجهر به برفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وقال انه افتى به والده قوله جماعة حال اي يقال في الصلاة حال كونها جماعة اما اذا اصلاها فرادى فلا يقال فيها ذلك وان سنت الجماعة لها كما سيتبه عليه في المحترزات قوله غير المنذورة وغير الجنازة هذا استثنا منقطع لعدم دخولهما في الصلاة المسنونة جماعة وذكر هذا هنا زيادة ايضاح والا فسيذكرهما في المحترزات فلو اقتصر على ذكره منهما كما فعله غيره بل وفعله الشارح في هذا الكتاب لكفاه قوله حيث ندبت الجماعة له اي للوتر وذلك في شهر رمضان خاصة قوله ولو لم يكن تابعا للتراويح عبارة الامداد فعله وحده بخلاف ما اذا فعله عقبها فانه يندب له كما نبه له ابن شهبة وغيره في النهاية بقوله وترا خي فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما اذا فعله عقبها فانه يندب له اه زاد الشوبري في الفعل عن النهاية تركذا قيل والاقرب انه يقوله في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلقا لانه بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة هنا ثم قال الشوبري وقوله كذا قيل الخ نقله من خط ابي الحجاج الرملي ملحقا اه ونقل الزيادي في حواشي ثم المنهج الاول عن الشارح ثم قال عقبه هذا انما يأتي على القول بانه تابع عن الاذان والاقامة فيأتي به مطلقا اه فظهر بذلك ان ما في هذا الشرح ضعيف قوله برفعهما مبتدا وخبر يصح ان

Copyright © King Saud University